رأي القدس

الطائفيون والفتنة في العراق

■ الأحداث المؤسفة التي تجتاح العراق حالياً تؤكد ان المخططات الرامية الى اشعال فتيل الحرب الاهلية بدأت تعطي ثمارها. فالاعتداءات تواصلت وبشكل مرعب على المساجد السنية في بغداد، كما ان اعمال القتل على الهوية وصلت معدلات غير مسبوقة، واسفرت حتى عصر يوم امس عن مقتل مئتي شخص، غالبيتهم الساحقة من الطائفة السنية.

من المؤكد ان جهات طائفية حاقدة تقف خلف الاعمال الاجرامية هذه، وهي الجهات نفسها التي انشأت «فرق الموت» وغرف التعذيب الوحشية في اقبية وزارة الداخلية العراقية.

نسف قبة مرقد الامام علي الهادي كان عملاً اجرامياً بكل المقاييس، أدانته جميع المرجعيات السنية والعربية والاسلامية واستنكرته بقوة، واعتبرته محاولة لجر البلاد الى الحرب الاهلية الطائفية، والشيء نفسه كررته مرجعيات شيعية وطنية مسؤولة مثل السيد مقتدى الصدر، ولكن الجهات الطائفية التي مزقت العراق، واستولت على الحكم وسخرته لتصفية احقادها وتمزيق اواصر البلاد ووحدتها الوطنية، تلتزم الصمت المطبق في العلن، وتحرض على الكراهية واعمال الانتقام في السر.

عندما تعرض مرقد الامام علي كرم الله وجهه في النجف الاشرف للاعتداء، وقبته للتدمير من قبل القوات الامريكية المحتلة، لم يتحرك هؤلاء، ولم يحركوا ساكناً لان المعتدي امريكي، ولان الضحايا من جيش المهدي انصار السيد مقتدى الصدر، الامر الذي يكشف حقيقة نواياهم، ونوعية المخطط الذي ينفذونه من اجل تمزيق العراق، وتدميره، واغراقه في حروب طائفية.

ان الذين خططوا لهذه الاعتداءات الآثمة، والمجازر الدموية التي استهدفت، وتستهدف الابرياء، هم الذين ساهموا بطريقة مباشرة او غير مباشرة في تفجير قبة الامام علي الهادي ومرقده في سامراء، لانهم القيمون على حمايته وحراسته، وبقية الاضرحة والمراقد الاخرى، بحكم سيطرتهم على وزارات الداخلية والدفاع وقوات الشرطة والحرس الوطني.

فمنذ اليوم الاول لعودتهم الى العراق على ظهور الدبابات الامريكية، وهم ينفخون في نار الطائفية، ويحرضون ضد الوحدة الوطنية، ويعملون على تغيير هوية العراق العربية، وتقسيم البلاد على اسس عرقية وطائفية، وانغمسوا في اعمال النهب والسرقة للمال العام وتوزيع الوظائف والمغانم على اتباعهم، وجعلوا من العراق اكثر بلدان العالم فسادا بشهادة منظمة الشفافية الدولية، وبصورة جعلت دونالد رامسفيلد المسؤول الاكبر عن جريمة احتلال العراق، وحليفهم الاول، يضيق ذرعاً بهذا الفساد، ويطالب علناً بوضع حد له.

العتبات المقدسة وكل مراقد الائمة والصالحين ظلت دائماً آمنة محمية مفتوحة للمتعبدين والزائرين على امتداد تاريخ العراق، ولم يحدث ان تعرضت الى ما تتعرض له هذه الايام من تفجير وتدمير، الامر الذي يشير باصابع الاتهام مباشرة الى الاحتلال الامريكي وكل المنضوين تحت مظلته من طائفيين وحاقدين.

لا توجد مشكلة بين الشيعة والسنة على ارض الرافدين، وانما مشكلة بين كل العراقيين الوطنيين من شيعة وسنة وبين الطائفيين الذين يحكمون العراق حالياً بحماية الاحتلال، ويطلقون العنان لميليشياتهم لارتكاب المجازر، وتدمير المساجد من منطلقات طائفية حاقدة.

السيد مقتدى الصدر كان أحد العناوين الوطنية البارزة وسط هذا الظلام الطائفي البائس، وخرج من وسط هذا الوضع المزري زعيماً دينياً يحمل في شخصيته كل معاني الوحدة الوطنية والترفع عن التقسيمات الطائفية المريضة، وسيظل العراقيون، وكل العرب والمسلمين من خلفهم، يقدرون لهذا الزعيم الشاب، وقفته القوية الرافضة لهذه الاعتداءات الطائفية الحاقدة، وارساله ابناء جيش المهدي الذي يتزعمه لحماية المساجد في البصرة وبغداد، والمناطق التي يتواجد فيها.

في الاوقات الصعبة تظهر معادن الرجال، وهنا يبرز الفرق بين التيار الصدري الذي يرفع راية التسامح والوحدة الوطنية والتيارات الاخرى التي ترفع رايات الحقد والانتقام الطائفي لمصلحة الاحتلال والقوى الاجنبية التي تتآمر على العراق، وتريد تمزيقه وانهاء دوره الحضاري كقوة اقليمية عظمى.

خوف جديد يبثه الرئيس بوش!

جواد البشيتي

■ في المقام الأول، يمثّل الرئيس بوش مع حكومته الجمهورية مصالح فئة من طبقة الرأسماليين في بلاده، يفضّلون تسميتها اللوبي النفطي الذي يتركز وجوده في تكساس. وقد اتضح حتى غدا في منزلة البديهية أن مصالح هؤلاء تقضي برفع منسوب الخوف في قلوب مواطنيهم، وبإنتاج مزيد من الأدلة على أن الولايات المتحدة ليست بما يكفي من الأمن والأمان في كثير من أوجه حياتها، فالمخاطر، التي بعضها ظاهر، وبعضها كامن، تحاصرها، ولسوف تُشدِّد من محاصرتها لها إذا هي قصَّرت عن مساندة «قيادتها الأيلولية»، نسبة إلى الحادي عشر من أيلول 2001، والتي ولَّدتها الحاجة إلى درء تلك المخاطر، بدءاً بدرء خطر الإرهاب.

خطاب الخوف والتخويف اتسع واغتنى في محتواه، فالرئيس بوش شرع ينفث في روع مواطنيه أن بلادهم توشك أن تصبح رهينة، وأن تفقد كثيرا من استقلالها ونفوذها في عالم لا يستطيع العيش إذا ما اعترى قيادته، أي الولايات المتحدة، الضعف.

أما سبب هذه الكارثة الوشيكة فيكمن في أن القوة العظمى في العالم أصبحت، في بيان الخوف الذي ألقاه الرئيس بوش، «مدمنة نفط». والمشكلة، التي تجشم الرئيس بوش حلها، لا تكمن في إدمان النفط وإنما في «المدمَن»، فنحو 60 في المئة من هذا المدمَن، أي النفط، يأتي من دول أجنبية، بعضها حكوماته غير مستقرة، أو يكره الولايات المتحدة، أو لا يشبهها في قيمها ونمط عيشها.

وفي توضيحه لأبعاد هذه المشكلة يقول الرئيس بوش إن بعض تلك الدول يدرك أن الولايات المتحدة تحتاج إلى نفطه، فيترتب على ذلك تضاؤل في نفوذ القوة العظمى في العالم، وتحولها إلى رهينة. وكلما ازدادت التبعية النفطية للولايات المتحدة تعرض أمنها القومي لمزيد من المخاطر. أما الحل فيكمن في بناء مزيد من المحطات النووية، فالطاقة النفطية الأجنبية هي المشكلة، والطاقة النووية القومية هي الحل.

وحتى لا يُتَّهم الرئيس بوش بأنه خان، أو يوشك أن يخون، مصالح أهله في تكساس، أي اللوبي النفطي، وحتى لا ينظر إليه مواطنوه على أنه منزه عن المصالح الفئوية الضيقة لشركات النفط الكبرى، نقول إن سادة السوق النفطية قد شرعوا يبسطون سيطرتهم وسيادتهم على السوق النووية، أي أنهم في انتقال بدأ ولم ينته بعد من لوبي نفطي إلى لوبي نووي. وهذا الخوف الجديد الذي يبثه الرئيس بوش إنما تبرره مصالح اللوبي النفطي في طورها الانتقالي.

النفط ملعون عندهم وعندنا، فالرئيس بوش يلعنه؛ لأنه يُفقد الولايات المتحدة نفوذها، ويجعلها رهينة، وفي تبعية متزايدة للأجنبي النفطي. وملعون عندنا نحن العرب؛ لأنه حال بيننا وبين التحرر الديمقراطي والقومي، فلولا النفط بأهميته الإستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وبالنسبة إلى الغرب على وجه العموم، لما عرفت شعوبنا ومجتمعاتنا من المصالح الأجنبية ومن المصالح الفئوية الضيقة المتفرعة منها عربيا ما يمنع، وما يمعن في منع، تحررنا الديمقراطي والقومي.

ودرءا لوهم أن الولايات المتحدة لن تقف ضد تحررنا الديمقراطي والقومي ما أن تبتني مزيدا من المحطات النووية وتنهي تبعيتها للنفط الأجنبي، أقول إن الرئيس بوش لم ينطق إلا بنصف الحقيقة، فللقوة العظمى في العالم في موقفها من النفط الأجنبي مصلحة متناقضة، فهي تحتاج إلى إنهاء تبعيتها له كما تحتاج إلى الاحتفاظ بالسيطرة على أهم مصادره.

إن الولايات المتحدة المسيطرة على أهم مصادر النفط الأجنبي، والتي انتفت، أو تضاءلت كثيرا، حاجتها إلى شرائه، هي التي يصبح في مقدورها حكم العالم كما تشاء، فالرئيس بوش لا يعتزم إنهاء تبعية بلاده للنفط الأجنبي إلا لجعل العالم في تبعية أشد للولايات المتحدة.

ولا شك في أن العالم العربي سينتقل في أوضاعه وأحواله من السيئ إلى الأسوأ مع انتقال الولايات المتحدة من التبعية للطاقة النفطية الأجنبية إلى التبعية للطاقة النووية القومية. ولا شك، أيضا، في أن الخطر الأعظم يكمن في أن تسيطر الولايات المتحدة على مصدر للطاقة انتفت حاجتها إليه بينما حاجة العالم إليه تشتد وتزداد.

تصدير الديمقراطية: كيف للسفن أن تمخر بحر الظلمات؟

صبحي حديدي *

■ لا يلوح، البتة، أنّ رياح الإنتخابات الرئاسية أو التشريعية التي شهدتها إيران ومصر وفلسطين والعراق مؤخراً، تجري كما تشتهي أو كانت تشتهي السفن الأمريكية التي تمخر عباب المحيط الاطلسي حاملة بضاعة الديمقراطية، أو «الدمقرطة» لمَن يستهويه الإشتقاق الشاقّ، إلى بلدان الشرق الأوسط... الجديد، كما أسماه الرئيس الأمريكي جورج بوش، نسخاً عن تنظيرات أصدقائه رهط «المحافظين الجدد» خارج الإدارة وداخلها. ذلك لا يعني، البتة أيضاً، أنّ تلك الإنتخابات لم تكن ديمقراطية جداً في فلسطين، وديمقراطية متقدّمة في إيران، ومقبولة ـ ملتبسة في العراق، وخطوة إلى الأمام في مصر، رغم ما يُقال وينبغي أن يُقال عن ظروف صندوق الإقتراع في كلّ بلد.

لماذا، إذاً، تجري الرياح بما لا تشتهي سفن السادة والسيدات جورج بوش، كوندوليزا رايس، ديك شيني، إرفنغ كريستول، ريشارد بيرل، بول ولفوفيتز، دوغلاس فيث، ودافيد ورمستر؟ ولماذا تبدو وزيرة الخارجية الأمريكية وكأنها تجوب المنطقة لا لكي تحثّ الشعوب على مزيد من الإقبال على الديمقراطية، بل لكي تحارب أو تحاصر أو تطوّق أو حتى تنعي كلّ تطوّر إنتخابي ديمقراطي شهدته المنطقة في الأشهر الأخيرة؟

ثمة إجابات عديدة على هذا السؤال المدرسي، بينها إجابة مدرسية بدورها، مبسطة للغاية وصائبة تماماً: ليس لأنّ «الديمقراطية التي يبشّر بها هؤلاء أن تحمل إلى سدّة السلطة، حتى في انتخابات نزيهة وعبر صندوق الإقتراع بوصفه أيقونة الديمقراطية المعاصرة، أمثال محمود أحمدي نجاد في إيران واسماعيل هنية في فلسطين من جهة أولى، أو أن تسفر عن فوز مفاجئ للإخوان المسلمين في مصر، وأغلبية غير مفاجئة للشيعة في العراق، من جهة ثانية!

هذا المزاج ذاته هو الذي يدفع تحرير الأسبوعية الأمريكية Weekly Standard، لسان حال المحافظين الجدد، إلى استفتاء القرّاء في مسألة فوز «حماس»، ولكن على النحو التالي المدهش التالي:

«حماس حققت انتصاراً كبيراً في الإنتخابات البرلمانية الفلسطينية. حين يسيطر الإرهابيون على مقاليد الحكم بشكل ديمقراطي، هل تعتقد:

ـ أنهم يمكن أن يعتدلوا في أهدافهم وبلاغتهم،

ـ لن يعتدلوا، ولكن يجب أن يُحاسبوا،

ـ سوف يستخدمون أدوات الحكم لتعزيز الإرهاب،

ـ لن يطول الوقت حتى ينجلي الأمر».

وبالطبع، ليست نتيجة التصويت مفاجئة، خصوصاً وأنّ «حماس» صُنّفت على الفور في خانة الإرهاب: 5 % للإحتمال الأوّل، 10 % للإحتمال الثاني، 65 % للإحتمال الثالث، و20 % للإحتمال الرابع!

ولكن ثمة إجابة أخرى، غير مدرسية هذه المرّة، على سؤال الرياح التي تجري بما لا تشتهي سفن البيت الأبيض حاملة بضاعة الديمقراطية على الشرق الأوسط: أنّ معظم دعاة هذه الديمقراطية، المتحمسين لها إلى درجة المطالبة بفرضها بقوّة السلاح وعن طريق الغزو العسكري، يؤمنون في الآن ذاته بضرورة غسل تلك الديمقراطية ثقافياً (أي على صعيد التراثات والأديان والعقائد)، بما يكفل تطهيرها من سلسلة «أدران تاريخية» خلقت نزوعات العداء للولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً. في عبارة أوضح: إذا توجّب أن تبلغ بلدان الشرق الاوسط مستوى في الديمقراطية متقدماً ومقبولاً ومعترفاً به في الغرب، فإنّ على صندوق الإقتراع أن لا يمثّل قناعات المقترعين الفعلية، بل تلك التي تتناسب مع القناعات التي يقبل بها «العالم الحرّ» و«المجتمع الدولي»، تحديداً وحصراً!

وهكذا فإنهم، من جديد وعلى منوال القديم، يريدوننا أن نعيش مرحلة الـ «ما بعد» في كلّ شيء، على طول الخطّ: ما بعد الحداثة، ما بعد المجتمع الصناعي، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد الإيديولوجيا، ما بعد الشيوعية، ما بعد التاريخ، ما بعد السياسة، ما بعد صدّام حسين، ما بعد الرسوم الكاريكاتورية ما بعد انتصار «حماس»... الحال تبدو أقرب إلى عالم أحادي تماثل وتشابه وتعاقب على ذاته ومن أجل ذاته، حتى بات من المحال ـ وربما من المحرج ـ الحديث عماً هو سابق لهذا الراهن وذاك اللاحق، عن الـ «ما قبل» أياً كانت الظواهر التي سبقته. كأنّ كل شيء حدث لتوّه، كما يستغرب الباحث الأمريكي دافيد غريس في كتابه المثير «دراما الهوية الغربية»: العالم يخلع أرديته واحدة تلو الأخرى، من العقلانية والرومانتيكية والثورية، إلى تلك الرجعية والوثنية والمحافظة، مروراً بالليبرالية والرأسمالية والإشتراكية والشيوعية.

ولكن، أليس من المشروع التساؤل عماً إذا كانت هذه الديمقراطية الأمريكية المستجلبة، أو أية ديمقراطية مفروضة قسراً بفعل الشرط العسكري أو السياسي أو الإقتصادي أو الثقافي الخارجي، هي بدورها حاضنة شروخات مجتمعية مستندة إلى انحيازات إثنية ومذهبية وطائفية وعشائرية كفيلة بانتاج وإعادة إنتاج ما شهدناه في العراق قبل يومين، من تفجير مرقدَي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، ومقتل عشرات المواطنين في اضطرابات ومواجهات طائفية صريحة، وتصفية 11 إماماً وخطيباً سنّياً من أهالي البصرة كانوا معتقلين في سجون وزارة الداخلية، وتفجير أو استهداف عشرات المساجد السنية، واندلاع أعمال العنف في مدن بغداد والبصرة وسامراء والناصرية وبعقوبة والكوت وكركوك وصلاح الدين؟

ألا تبدو هذه المشاهد وكأنها استعادة/ طبق الأصل لكلّ أحقاب الـ «ما قبل» في الحكايات الكبرى للحضارة الغربية، من اليونان القديم، إلى روما القديمة، إلى رحلة كريستوفر كولومبوس، إلى عصر الأنوار والحداثة؟ وحين تقترن هذه المشاهد بما يشبه إصرار الغرب على استحالة المطابقة بين ديمقراطية صندوق الإقتراع وحرّية اليقين الشخصي، كما في مثال معاقبة الشعب الفلسطيني لأنه اختار منح الأغلبية البرلمانية إلى فريق سياسي لا يحظى برضا الغرب، ألسنا نشهد اهتزازاً عميقاً في الرؤية الراسخة التي اعتنقها وبشّر بها الغرب معظم القرن الماضي، أو قبله بعقود كذلك؟ ألم تنهض تلك الرؤية على ثلاثة أقانيم جوهرية: الرأسمالية واقتصاد السوق، وحقوق الإنسان كما تقترن وجوباً بالشكل الليبرالي (الغربي ـ الأمريكي) من الديمقراطية العلمانية، وإطار الأمّة ـ الدولة كصيغة هوية معتمدة في العلاقات الدولية؟

وهذه الأقانيم بالذات، الم تكن تكتسي بهيئة مختلفة تماماً حين يتعلق الأمر بمجتمعات وثقافات العالم غير الغربي، أو هي كانت تأخذ أكثر من صيغة توتّر وتناقض مع أية مجموعة من القيم غير الغربية، الأمر الذي ظلّ يفتح باب الإجتهاد حول تصارع حضاري ـ ديني على طريقة صمويل هنتنغتون، أو توتّر هيلليني ـ آسيوي على طريقة برنارد لويس، أو ولادة «الأيديولوجية التالية» على طريقة غراهام فوللر كما بشّر بها في كتابه الشهير «مصيدة الديمقراطية: أخطار العالم ما بعد الحرب الباردة»؟ ألم تنجل الأقانيم ذاتها عن هيئة مختلفة حتى في قلب أوروبا، على مبعدة أمتار قليلة من قواعد الحلف الأطلسي، في البلقان الدامي دون سواه؟ ألا تعيد رسوم صحيفة «يولاند بوستن» الدانمركية تذكير البشر بنظرية صدام الحضارات، وكأنّ صاحبها لم يعدّلها أو يراجعها أو يهذّب طبيعتها المانوية، أو كأنّ بعض الدوائر في الغرب تحنّ إلى البرهنة على صحّتها، تماماً كما تتلهف بعض الدوائر في الشرق إلى جعلها وقوداً يساهم في إضرام المزيد من اللهيب؟

فوللر لا يغفل الإشارة إلى التهديد الذي تتعرض له الثقافات الوطنية بفعل التعميم القسري للقيَم الغربية، بوسائط تبادل لا قِبَل لتلك المجتمعات بمقاومتها، مثل ذلك التصدير الأخطبوطي الجبّار للسلعة الثقافية (الكتاب والفيلم والأغنية ونوع الطعام واللباس والدواء)، وصناعة الرمز الثقافي الأعلى الأشبه بالأسطورة في ذلك كله (بحيث تتحوّل شطيرة الـ «بيغ ماك» إلى رمز للجبروت الأمريكي السياسي والإقتصادي والعسكري، ليس في بلدان مثل الهند وماليزيا ومصر فحسب، بل حتى في بلد مثل فرنسا أيضاً). ونتذكّر في هذا الصدد أنّ صدام الحضارات، كما شخّصه هنتنغتون في البدء، لا يدور بين يسوع ومحمد وكونفوشيوس، بل حول التبادل غير المتكافىء للقوّة والثروة والنفوذ، وتهميش الأطراف لصالح المركز (الغربي بالضرورة) وتحويل الثقافة إلى وسيط للتعبير عن الأزمة بدل أن تكون سبباً فيها.

وإذا كان المسلمون لا يعرفون سبيلاً إلى ردّ التهمة القائلة بأنّ الإسلام، بوصفه ديناً وعلاقة بين العابد والمعبود، هو بالضرورة المطلقة حاضنة خصبة لتوليد صنوف وأفانين الإرهاب (وهنا مغزى الرسم الكاريكاتوري العنصري والغبيّ والجاهل في آن، الذي يحوّل عمامة الرسول العربي إلى قنبلة)، فكيف إذا جاءهم مَن يُقول: ليت البلية تنتهي هنا... المشكلة ليست في الحاضنة بوصفها عقيدة تشجّع على الأصولية والعنف، بل في الإسلام ذاته بوصفه ثقافة للدنيا قبل أن يكون ديناً للآخرة؟ هذه، بالضبط، هي غاية البعض من استعادة اطروحة صدام الحضارات البالية إياها، أي التأكيد بأنّ الإسلام ثقافة مرشحة أكثر من سواها لتدشين الجولات القادمة من الأزمات والحروب والتحالفات في العلاقات الدولية للقرن القادم، بل ومصادرة حقّ المواطن الغربي في التعبير، وربما إحياء الفاشية والنازية هنا وهناك في العالم كما يحذّرنا دانييل بايبس! لماذا الإسلام؟ وما الذي يميّزه عن سواه من الحضارات الستّ الأخرى (الصينية، اليابانية، الهندية، الغربية، الأمريكية اللاتينية، والأفريقية) التي ستتصادم وستتصارع في القرن القادم، حسب نبوءة هنتنغتون؟ باختصار، يجيبنا دعاة إحياء نظرية صدام الحضارات على خلفية الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول العربي، لأنّ «الإسلام حضارة مختلفة عن سواها، وأهلها على قناعة تامة بتفوّق ثقافتهم على سواها»، ولأنّ المسلمين «مهووسون بفكرة تدنّي قوّة أبناء هذه الحضارة عن سواهم».

سواها... سواهم... وسوانا... نحن (أبناء الغرب) بطبيعة الحال!

إذا كانت هذه هي الحال في حكاية الرسوم الكاريكاتورية، فماذا يمكن أن يقول الدعاة أنفسهم عن فوز «حماس» في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية، مع ما يحمله هذا الحدث من دلالات إضافية ثقيلة لأنه لا يخصّ العرب والمسلمين وحدهم، بل يمسّ أمن الدولة العبرية بوصفها إسبارطة الإمبراطورية الأمريكية المعاصرة كما يرسم حدودها المحافظون الجدد؟ برباره ليرنر، في مقالة نشرتها أسبوعية National Review الأمريكية اليمينية ويختصرها العنوان تماما: «لن تتحقق الديمقراطية الفسطينية في أيّ يوم»، أعربت عن استغرابها من أنّ البعض ينتظر في أيّ يوم أيّ سلوك ديمقراطي من الشعب الفلسطيني، إذا كانت نسبة المؤيدين للعمليات الإنتحارية تزيد على الـ 80 %. ولكي نتأكد من أنّ الكاتبة، وليس مقالتها وحدها، خرقاء حمقاء بلهاء، أنبأتنا ليرنر أنّ الفلسطينيين شعب بلا تاريخ أساساً، فكيف يمكن لأية ديمقراطية أن تولد في صفوفهم، أو أن تُصدّر إليهم؟

بالفعل... إذا كان هذا هو طراز الرياح المتوفّر، فكيف يمكن لأية سفينة محمّلة بأطايب الديمقراطية الأمريكية أن تجري، وتمخر عباب المحيط الأطلسي... بحر الظلمات؟

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

مأساة مظاهرة بنغازي في بلد يمنع المظاهرات!

جمعة القماطي *

■ تابع العالم أحداث المظاهرة المأساوية أمام القنصلية الإيطالية في مدينة بنغازي الليبية يوم الجمعة 17 شباط (فبراير)، وما نتج عنها من سقوط عشرات القتلى والجرحى من المواطنين الأبرياء برصاص قوات الأمن والشرطة الليبية. السلطات الليبية هي التي كانت وراء تنظيم وتحريك هذه المظاهرة بدافع الاحتجاج على تصريحات الوزير الإيطالي (كارديرولي) العنصرية المسيئة للمسلمين ولرسولهم الكريم سيدنا محمد صلى الله عيه وسلم.

ولكن عندما صعد أحد المتظاهرين أعلى مبنى القنصلية لإنزال العلم الإيطالي، إنهال عليه الرصاص، فسقط قتيلا، الأمر الذي أجج غضب المتظاهرين، فدخلوا في مواجهات غاضبة مبررة مع رجال الأمن وجنود جهاز الدعم المركزي المدججين بالسلاح، الذين بدأوا بدورهم بإطلاق الرصاص في كل اتجاه، فكانت المجزرة التي تابعها وشهدها العالم، وسقط ضحاياها بالعشرات بين قتلى وجرحى. فهل كان هناك أي مبرر لهذه الشراسة وهذا الاستخدام المفرط للقوة مع مواطنين أبرياء تم استدعاؤهم للمشاركة في تظاهرة سلمية؟!

تصريحات المسؤولين الليبيين وتبريراتهم وردود أفعالهم كانت مرتبكة وغير مقنعة، ولكن أغرب هذه التصريحات وأكثرها اساءة الى الشعب الليبي هو ما أدلت به السيدة هدى بن عامر (أمينة المؤتمر الشعبي ببنغازي) والمسؤولة الثورية عن مدينة بنغازي لفضائية (الجزيرة) مساء الأحد 19 شباط (فبراير) حين قالت: «عندما شعرنا بأن حياة الدبلوماسي الإيطالي داخل القنصلية في خطر، أعطينا الأوامر بإطلاق الرصاص. فنرجو أن يقدر الغرب تضحياتنا، وأننا قادرون على حمايتهم وحماية مصالحهم»!!

نحن لسنا مع حرق القنصليات والسفارات، أو الاعتداء على الدبلوماسيين والمواطنين لأية دولة تكون لنا معها خلافات سياسية، أو يقوم أحد وزرائها أو صحفها بإهانة ديننا ومقدساتنا، ولكن هل يعقل أن نتعامل مع أرواح وحياة مواطنينا بهذا الرخص والهوان من أجل أن تظهر أنظمتنا السياسية للغرب بأنها قادرة على حماية مصالحه؟! ومن هم الأولى بالحماية والرعاية من قبل حكامنا ومسؤولينا: المواطنون العزل من أبناء الوطن، أم الغرب ومصالحه؟! ولو كانت تصريحات مسؤولة مدينة بنغازي هذه في دولة تحترم شعبها وتقدر شعوره لتم اقالتها فورا.

والسؤال الأهم هو: هل كانت هناك دوافع سياسية أخرى وراء تسيير مظاهرة بنغازي إلى القنصلية الإيطالية في المقام الأول، وفي هذه الأيام تحديدا؟

هل هناك أي علاقة بين تسيير مظاهرة غاضبة ضد القنصلية الإيطالية في بنغازي، والزيارة التي قام بها إلى إيطاليا قبل يومين من موعد المظاهرة كل من السيد (السنيورة) رئيس وزراء لبنان، والسيد (نبيه بري) زعيم حركة أمل الشيعية اللبنانية، والاتفاق الذي توصلوا إليه مع الحكومة الإيطالية لفتح تحقيق مستقل كامل من جديد حول اختفاء الإمام موسى الصدر؟ وهل هناك ما تخشاه ليبيا من هكذا تحقيق جديد في ضوء إصرارها على أن الإمام الصدر لم يختف أثناء زيارته إلى ليبيا في عام 1978، ولكن غادرها متوجها إلى إيطاليا؟ وهل أراد النظام الليبي توجيه رسالة ضغط للتأثير على مجرى التحقيق؟! هذه أسئلة مشروعة يزيد من أهميتها تصريح وزير خارجية إيطاليا مؤخرا بأن ما حدث في بنغازي هو احتجاج على سياسات النظام الليبي الداخلية تجاه شعبه!

وجب التذكير كذلك بأن النظام الليبي يمنع على مواطنيه حق التظاهر أو الاعتصام بموجب قانون. وهو القانون رقم (45) لسنة 1972 بشأن تحريم الاضرابات، والاعتصامات، والمظاهرات. على اعتبار أنها جريمة في حق الوطن، تعرقل مسيرته الثورية! لذلك ربما وجد المشاركون في المظاهرة التي نظمها النظام في بنغازي، وما نتج عنها من مجزرة في حق مواطنين أبرياء، الفرصة المناسبة للتعبير عن الاحتقان القوي بداخلهم، وعن الشعور العميق بالظلم والتهميش والحرمان السياسي والاقتصادي. فتحولت وتطورت هذه المظاهرة إلى مسيرات غاضبة تهتف بشعارات سياسية ضد السلطة الحاكمة. وتم لعدة أيام متتالية تحطيم الكثير من المرافق والمقار الأمنية والثورية، الأمر الذي جعل النظام الليبي يدفع بأعداد هائلة من الجيش وأفراد الصاعقة والأجهزة الأمنية المختلفة في شبه عملية احتلال كامل لمدينة بنغازي من أجل السيطرة على الوضع فيها.

هذه التطورات التي شهدتها ليبيا في الأيام الماضية تطرح أسئلة كثيرة ملحة على النظام الحاكم في ليبيا، وتؤكد عدم جدوى الكثير من السياسات المتبعة. فلا يمكن أن تستمر سياسة النظام الليبي في التنازل والتصالح مع الخارج على حساب استحقاقات الداخل الملحة، وبدون التصالح مع الشعب الليبي نفسه الذي يدفع من خزينته، ومن ثرواته، وعلى حساب تنميته، ورخائه، ثمنا باهظا لأخطاء سياسية ومغامرات لم يرتكبها.

كذلك لا يمكن أن تستمر سياسات النظام الليبي المكشوفة في محاولة توجيه الطاقة الكامنة لاحتقانات الليبيين الداخلية نحو قضايا خارجية، حتى وإن كانت هذه القضايا مشروعة مثل إهانة مقدساتنا، وثوابتنا الإسلامية، وشخص رسولنا الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو استغلال عواطف المواطنين الإسلامية الجياشة كورقة ضغط سياسي على دولة ما أو أخرى. هناك ملفات وإشكاليات ثنائية عالقة معها. فسياسة تصدير الأزمات إلى الخارج مرفوضة، وسياسة إرضاء الخارج والاستقواء به على الداخل مرفوضة كذلك.

آن الأوان أن يدرك النظام الليبي أن سياسة القمع والحل الأمني ليست هي الأجدى والأنجع في التعامل مع شرائح المجتمع المختلفة الغاضبة، بسبب الاقصاء، والحرمان، وبسبب غياب العدل، وأبسط الحريات. فالشعب الليبي، شعب صغير، حيث أن ثلاثة أرباع أبنائه تحت سن الثلاثين من العمر، وهذه الشرائح الواسعة من الشباب والخريجين المفعمة بالحيوية والطموح، تعاني من الكبت السياسي، والفقر، والبطالة، في وطن وصل دخله من النفط عام 2005 إلى حوالي الخمسين مليار دولار! فأين تذهب هذه الثروات الهائلة؟! ومن المسؤول عن حرمان الشعب صاحب الثروة منها؟! ولماذا هذا التضييق المفرط على حرية التعبير، والمنع الكامل لأي تنوع سياسي أو فكري داخل ليبيا؟ لماذا هذا الإصرار على منع حتى أبسط المناشط والمنابر الثقافية المستقلة عن السلطة الحاكمة من التواجد والتعبير عن ذاتها؟

إن مأساة مظاهرة بنغازي، والأحداث التي تلتها، تؤكد وجود أزمة حقيقية بين السلطة الحاكمة وشعبها في ليبيا. وأن ما حدث من اضطرابات، وتعبير جماهيري غاضب في الأيام التي تلت المظاهرة، هو مجرد رأس جبل الجليد الذي ظهر لنا وللعالم. والمؤكد هو أنه ما لم يقدم النظام الليبي على خطوات جذرية في المصالحة مع شعبه، والقبول بإصلاحات جوهرية سياسية واقتصادية واجتماعية، فإن ليبيا مرشحة لمزيد من الاضطراب، والتفاعلات الداخلية العنيفة. وسيثبت للنظام الليبي أن سياسة تصدير الأزمات، والتصالح مع الخارج، والاستقواء به على حساب الداخل هي سياسة خاطئة وفاشلة، لن تحقق الاستقرار والأمن المطلوب للسلطة والشعب معا. وأنه لا بديل عن القبول بالديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان في دولة دستور وسيادة القانون، كحل لكل الأزمات على المدى البعيد.

* كاتب وباحث من ليبيا يقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364